

التخطيط والارتباك يخيمان على إدارة ابن سلمان

يخيم التخطيط والارتباك على إدارة محمد بن سلمان وفريقه الاقتصادي في وقت تنجھ المملكة للتخلي عن طموحاتها في مشروع مدينة نيوم وتعزيز الاستثمار المحلي بسبب العجز المالي وتراجع أسعار النفط.

وأبرزت شبكة (سي إن بي سي) الأمريكية، أن الحكومة السعودية تتحول نحو الاستثمار المحلي مع تقارير عن خفض تكاليف المشاريع الكبرى يأتي في ظل نمو العجز المالي وتراجع أسعار النفط.

وقد توقعت وزارة المالية السعودية نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.8% في 2024، وهو انخفاض كبير مقارنة بتوقعات سابقة بلغت 4.4%.

وارتفع العجز المالي للمملكة من فائض 27.68 مليار دولار في 2022 إلى عجز بلغ 21.6 مليار دولار في 2023، ومن المتوقع أن يستمر العجز حتى 2026.

ويرى أندرو ليبر، الباحث في جامعة تولين، أن وتيرة الإنفاق الحالية على المشاريع العملاقة في

السعودية ليست مستدامة، مشيرًا إلى إمكانية تقليص عدد من المشاريع لتحقيق استدامة مالية أكبر.

كما أن التقارير تشير إلى تقليص نطاق مشروع "ذا لاين" من 106 أميال إلى 1.5 ميل في المرحلة الحالية، مع تقليل عدد السكان المتوقع بحلول 2030 من 1.5 مليون إلى أقل من 300 ألف.

وقد أشار طارق سولومون، الرئيس الفخري لغرفة التجارة الأمريكية في السعودية، إلى أهمية الشفافية وإعادة تقييم الأولويات، مع التركيز على تطوير البنية التحتية اليومية مثل النقل العام والتعليم والرعاية الصحية.

وتستمر الحكومة السعودية في إصدار السندات، حيث جمعت أكثر من 35 مليار دولار هذا العام، في وقت تروج لإصلاحات اقتصادية محدودة سعيًا لجذب الاستثمارات الأجنبية وتنويع مصادر الإيرادات، مما يعزز من قدرة المملكة على التكيف مع التحديات.

ومؤخرًا قالت صحيفة "فايننشال تايمز" الأمريكية إن فشل رؤية 2030 التي روج لها طويلا محمد بن سلمان أجبره على بدء مرحلة التقشف في الاستثمارات ما يشير إلى أن عصر الإنفاق السعودي غير المنضبط قد انتهى.

وذكرت الصحيفة أنه على مدار العقد الماضي، كانت السعودية جاذبة كبرى للمستثمرين والمصرفيين ومديري الأصول الذين يسعون للحصول على رأس المال، حيث انطلق صندوقها السيادي الطموح في إنفاق مليارات الدولارات على مستوى العالم.

لكن مع إعادة المملكة تقييم أولوياتها وتحول صندوق الاستثمارات العامة البالغ قيمته 925 مليار دولار إلى التزامات ضخمة داخلية، فإن حقبة اعتبار السعودية مصدرًا سهلاً للمال تقترب من نهايتها.

وقال مصرفي استثماري كبير مقيم في دبي: "إنها تنتهي". "الناس يدركون ذلك."

مدراء الصناديق، المصرفيون، والشركات التي سعت لجمع رأس المال في المملكة يشعرون بالفعل بتأثير هذا التحول.

يقول مديري الأموال إن المسؤولين السعوديين وضعوا شروطًا أكثر صرامة على التفويضات، وغالبًا ما

يطلبون توظيف موظفين محليين واستخدام بعض التمويل للاستثمار في الشركات والمشاريع المحلية.

ويوضح المصرفيون أن البعض يتم إبلاغهم بأن الرياض تريد رؤية إعادة استثمار في المملكة قبل التزامها بأموال جديدة.

ذكر أحد المطلعين على صندوق الثروة السيادية أن "هذا أصبح أكثر شيوعًا". وقد أمنت شركة بلاك روك، مدير الأصول الأمريكي، مبلغ 5 مليارات دولار من صندوق الاستثمارات العامة لإطلاق شركة استثمار جديدة في الرياض، أعلن عنها في أبريل.

لكن يركز التفويض الخاص بها بشكل أساسي على تطوير أسواق رأس المال في المملكة.

ويقول المصرفيون إن الشركات لم تعد تنهات على أبواب الرياض بحثًا عن الأموال بالوتيرة التي كانت عليها من قبل.

قال المصرفي المقيم في دبي: "انخفض اهتمام العملاء بشكل ملحوظ، جزئيًا لأننا نقوم بالتصفية بشكل أكثر دقة، وجزئيًا لأن الجهود والعروض الترويجية لم تحقق نجاحًا كبيرًا".

وهذا يتناقض بشكل واضح مع السنوات الأولى من التحول الدراماتيكي لصندوق الاستثمارات العامة من شركة قابضة نائمة للدولة مع حوالي 150 مليار دولار من الأصول المدارة في عام 2015 إلى أحد الصناديق السيادية الأكثر نشاطًا وطموحًا في العالم.

قاد هذا التحول محمد بن سلمان، الذي تولى رئاسة الصندوق في عام 2015، مكلفًا إياه بمهمة توجيه خطط الرياض بتريليون دولار لتنويع الاقتصاد ووضع المملكة على المسرح العالمي.

في سعيه السريع لبناء تعرضه الأجنبي من لا شيء تقريبًا إلى هدفه البالغ 24% من محفظته، أثار الصندوق موجة من الصفقات البارزة، بما في ذلك ضخ 45 مليار دولار في صندوق رؤية سوفت بنك في عام 2016 و20 مليار دولار في صندوق بنية تحتية تابع لشركة بلاكستون في العام التالي.

في السنوات التي تلت ذلك، أنفق الصندوق الأموال في مجموعة متنوعة من القطاعات، من صانع السيارات الكهربائية "لوسيد" إلى مشروع "ليف غولف" المثير للجدل، ومجموعة سفن الرحلات البحرية، وأصول

كما ضخ الصندوق عشرات المليارات في أسواق الأسهم الأمريكية والأوروبية وخصص 2 مليار دولار لمشروع أسهم خاصة أطلقه صهر الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، جاريد كوشنر.

تزامنت هذه الفورة من النشاط مع تشديد السيولة في أجزاء أخرى من العالم، مما جعل السعودية ودول الخليج الغنية بالنفط مصادر مفضلة للتمويل.

نما هذا الشعور بعد غزو روسيا لأوكرانيا، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة إلى مستويات عالية لم تشهدها منذ سنوات، وخلق طفرة في الخليج وساعد السعودية على تحقيق فائض في الميزانية في عام 2022 - وهو الأول لها منذ ما يقرب من عقد.

لكن منذ ذلك الحين، خفضت المملكة إنتاج النفط في محاولة لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط المتراجعة. أثر ذلك على إيرادات الحكومة وأعاد الميزانية إلى العجز مع مواجهة الرياض التزامات مالية ضخمة لتمويل خطط التنمية. كما أفادت المصرفيون بأن بعض الصفقات قد فشلت.

وفقًا للإيداعات لدى لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية، انخفضت الأسهم المتداولة لصندوق الاستثمارات العامة في الولايات المتحدة من حوالي 35 مليار دولار في نهاية عام 2023 إلى 20.5 مليار دولار في نهاية يونيو.

يتضمن ذلك بيع حصته في شركة بلاك روك والتخلص من حصته في شركة "كارنيفال" للسفن السياحية ومجموعة "لايف نيشن" للترفيه.

وقال مصرفي مقيم في لندن إنه مع أن التوقعات المالية "ليست مريحة كما يريدونها، يجب عليهم اتخاذ بعض الخيارات الصعبة".

وأضاف: "هذا أمر معقول وهم يتصرفون بنضوج أكثر قليلاً، فهم لا يسعون إلى الإفلاس. لكن هذا يعني أنه سيكون أقل ربحية للمصرفيين".

وذكر مسؤول سعودي: "هناك توقف في الإنفاق، والاستثمارات العالمية لن تكون كبيرة بالطريقة المعتادة

خلال السنتين أو الثلاث سنوات القادمة“